

المساعدة على عودة النازحين من الدنكا بور

بقلم بول ميرفي

توضح القضايا المطروحة في مسألة مساعدة عودة مجتمعات الدنكا بور التي نزحت داخليا على التحديات المعقدة، والمهملة غالبا، لتناول العواقب الناتجة عن النزاع الدائر في الجنوب

وتوقع الاهتمامات الجديدة، ونشر المعلومات، والمساعدة على تفادي النزاعات وضمان الاتصال والتنسيق مع السلطات العسكرية والسياسية ذات العلاقة والأطراف الأخرى. وأدت اللقاءات العديدة مع أصحاب الشأن بالفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل إلى أن يستنتج أن استعدادات العودة لا يمكن تعجيلها. ومع ذلك، وفي شهر مايو ٢٠٠٤، وخلال أحد الاجتماعات مع جالية المورو، أمر أحد المسؤولين الكبار لجيش تحرير السودان النازحين والماشية بالبدء في العودة في اليوم التالي.

بدأت كل مخيمات الماشية وعددها ٦٢ بالتحرك على مضض ولكن إلى منطقة في شرق مقاطعة مندري حيث بدأ هطول الأمطار، وكان قادة النازحين قلقين من إبقاء النازحين الضعفاء (النساء اللاتي لديهن أطفال صغار، وكبار السن والمعاقين) مع مخيمات الماشية خلال أسابيع السفر البطيء. وشعر الكثيرون من أهل دنكا بور أنهم مضغوطون وكانوا يخشون على أمنهم وسلامتهم. استأنف الفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل الحوار والتوسط، وأسس لجان محلية للسلام على ضفاف طريق العودة المخطط له وقام بتعيين المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة لتقديم المساعدات الإنسانية.

في شهر يونيو ٢٠٠٥، عمت الفوضى عقب مقتل ضابط جيش وبعض المدنيين من المنداري، وتم السطو على مخيمين أماميين للماشية وسرقة الماشية وبعض الممتلكات الشخصية ورجع ٣٢ مخيم من حيث أتوا بسرعة تجاه غرب الاكواتوريا. وواجه الفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل مرة أخرى تحدي الاحتواء السريع للعلاقات المتدهورة بين المضيفين والنازحين. وعبرت ثمانية مخيمات النهر إلى مقاطعة بور في النبي العلوي ويتوقع أن تبقى البقية حتى دنو موسم المطر التالي.

الختام

تثير هذه القضية، رغم أنه لا زال "جاري العمل عليها"، الكثير من القضايا التي تتعلق بالممارسة الملائمة في دعم حركة السكان في المواقف المزعجة، وكان التقدم يجري على نمط خطوتين للأمام، وخطوة للخلف، ومع ذلك فإن الاستثمارات التي أنجزت عبر الفريق المشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل كانت جوهرية وفعالة إلى حد كبير. التوجه العام إيجابي، وإن كان بطيئا، وتمكنت الطريقة من زيادة مستويات الوعي والحساسية وتمكنت من جذب الأطراف المناسبة حول إطار عام من العمل، ولا زالت هناك حاجة للالتزام أكبر من مجتمع المساعدات الأشمل.

تقودنا تجربة منظمة باكت في تقليص النزاعات

بالأراضي الصالحة لرعي الماشية وهناك فرص اقتصادية أخرى للنازحين، ولم يتم توفير ممرا أمنا وكانت الخدمات المقدمة في بور غير ملائمة ولم تحفز النازحين كثيرا على العودة.

في عام ٢٠٠٤، ازداد الموقف سوءا في غرب الاكواتوريا وانهار القانون والنظام في منطقتي المندري والماريدي حيث تعقد النزاع بين المضيفين وبين النازحين ولم يعد من الممكن السيطرة عليه. تصرفت قيادة جيش تحرير السودان، وبدون اعتبار لكل الدلائل العملية الضرورية، وأمرت كل النازحين والماشية في منطقتي مندري وماريدي بالعودة فوراً إلى مقاطعة بور، وطلبت مساعدة باكت، وهي منظمة دولية لها تاريخ في عملية بناء السلام في السودان. كان المقصود من هذا التدخل أن يكون الدليل لإنتاج طرق ودروس لقيادة جيش تحرير السودان والسواد الأعظم من النازحين من بور والمنتشرين عبر الاكواتوريا وذلك لضمان أن عملية العودة ستكون أشمل وأنجح.

لم يكن عودة أهل دنكا إلى مناطق ديارهم درسا لوجيستي بسيط ولكنه تتطلب طريقة ذات أوجه عديدة وحوار مكثف بين الجماعات العرقية والسلطات ومنظمة باكت، وركز الإطار المبكر لتوجيه عملية العودة على:

■ أسباب وشرعية انهيار العلاقات، وعواقبها السياسية المستقبلية، وبالتالي ضرورة المداواة والمصالحة

■ الممر الآمن عبر المناطق المعادية

■ تناول تحديات إعادة التكامل مثل ملكية الدواب، والوصول لمناطق الرعي، والحكم.

■ توفير الفرص للقاء المورو والدنكا، لتبادل الآراء ومخاطبة السلطات

■ تأسيس فريق إرشاد لتبسيط حوار المجتمعات

■ ضمان شمول المؤسسات المرتكزة على المجتمعات، ولجان السلام، والزعماء وجماعات المجتمع المدني

الشيء الأساسي المتعلق بإستراتيجية الاستجابة كان تأسيس فريق مشترك لدعم إعادة التأهيل والعودة والتكامل، ومكون من دنكا بور، ومورو، ولاحقا من ممثلي مونداري. كانت إحدى مهام الفريق هي تسهيل ومراقبة تحركات العودة،

تسببت الحرب الأهلية في السودان في خروج مئات الآلاف من الناس من منازلهم والتعدي تدريجياً على موارد الآخرين، مما يؤدي غالبا إلى تأجج النزاعات داخل مجتمعات الجنوب وفيما بينها، وفي ذات الوقت، ضعفت الطرق التقليدية في الحكم والتحكيم على نحو خطير، والتي كانت ذات يوم تضبط الخلافات العرقية وخلافات المناطق المختلفة. وتلقي قصة الدنكا بور في الاكواتوريا الضوء على التحديات المصاحبة لعودة المجتمعات الجنوبية النازحة.

لقد كان للتنافس على القيادة الذي دار عام ١٩٩١ داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان عواقب سياسية وعسكرية ارتدت على مستوى الأخطاء العرقية، وشجعت على فرار أكثر من ربع مليون نسمة إلى النيل العلوي، معظمهم من دنكا بور، وهي نفس الجماعة العرقية التي انتمى إليها الكثير من القادة الكبار لجيش تحرير السودان. وورد في التقارير أن الآلاف تعرضوا لمذابح ونفقت أكثر من مليون من الماشية.

إن معظم أهل قبيلة دنكا، وهي من أكبر قبائل جنوب السودان، هم من أهل الريف، ومع ذلك لجأ الكثير من النازحين إلى منطقة الاكواتوريا، وهي منطقة يهيمن عليها المزارعين. ونتيجة لذلك، بزغ التوتر تلو وصولهم ومما زاد الأمر سوءا هو حقيقة أن النازحون قد أتوا في ظل هيكلية إدارية منفصلة عن هيكلية مضيفيهم وحافظوا على معاييرهم العرقية الخاصة بهم مع مراعاة طفيفة للأعراف المحلية. ونشئت تعقيدات أخرى حيث احتل نازحو دنكا بور الأراضي الزراعية وكانوا يرعون الماشية في مناطق الجماعات العرقية في الاكواتوريا الذين شعروا أن النازحين يتصرفون بحصانة بسبب الحماية السياسية التي ظنوا أنهم يحظون بها. وبعد أكثر من عقد من الزمان في الاكواتوريا، يعتقد الآن أن أهل دنكا بور لديهم قطعان كثيرة جدا من الماشية: ١,٢ مليون في ٦٢ مخيم في منطقتي المندري والماريدي وأكثر من ذلك في أماكن أخرى في الاكواتوريا.

يتم سكان المورو في غرب الاكواتوريا مجتمعات مخيم البور بالحق الأضرار بغاباتهم وأراضي المحاصيل الزراعية ومصادر المياه وعدم احترام التقاليد والسلطات المحلية. ومنذ عام ١٩٩٩ تم عمل الكثير من المحاولات لتسهيل عودة النازحين، بالاجتماعات الحاشدة، ولقاءات السلام، وتقييم الاحتياجات، ونقل النازحين بالطيران إلى بور، وتقديم الشاحنات كوسيلة مواصلات وتحسين بعض الخدمات في بور، ولكن دون جدوى. فمنطقة الاكواتوريا غنية



ريبيكا هاملتون وكريستين هاريس

إلى تأييد الطريقة المتعددة الأوجه والأطراف، والتي تتطلب تسهيلات تشمل اشتراك ذوي الشأن الأساسيين، ودعم موظفين ورؤساء الحكومة المحلية، والانخراط مع القيادة الوطنية والمجتمع الدولي. تركز هذه الطريقة على المجتمعات المضيفة المضطهدة، والتعقيدات القائمة حول أمن الممر، وحماية النازحين في مجتمعات مضيفيهم، خلال الارتحال وفي مناطق عودتهم. ومن المهم جداً أن:

نفهم ونعترف بالبيئة السياسية المعقدة التي ستحدث فيها العودة

■ نحل القضايا

الرئيسية التي تؤثر في الاستقرار والنزاع وأن نتقاسم التحليل مع أصحاب الشأن كافة

■ نسهل الجهود التعاونية حول الاستراتيجيات والأهداف المتفق عليها

■ نشجع ونمكن المؤسسات المحلية من القيام بأوار نشيطة في التوسط والتأييد

لقد عمل بول ميرفي في السودان منذ عام ١٩٨٩ وهو مدير منظمة باكت غير الحكومية (www.pactworld.org) في السودان، وللحصول على المزيد من الشرح والتوضيح حول الطريقة الملخصة أعلاه، ومعلومات أخرى حول برنامج منظمي باكت الخاص بالسودان، يرجى التفضل بزيارة موقع www.pactsudan.org

بالرغم من أن الكثير من عامة الشعب يخشون أن تتلاعب النخبة بشروط السلام وأن العملية ستطول، إلا أن توقيع اتفاقية السلام الشامل تقدم أملاً جديداً لعودة سلمية لنازحين دنكا بور والنازحين الآخرين في جنوب السودان. والتحديات القادمة ضخمة، ولكن يجب تناولها (بشكل نظامي ومقدس) لينتج عنها ظروف السلام الدائم في السودان.

الهجرة الملحمية لنازحي مايبا

وليام لورينز

إن الدعم المكثف الذي يقدمه المجتمع الدولي للمساعدة في العودة الطبيعية للنازحين المتواجدين في المخيم في مايبا يركز على ضخامة مهمة تقديم مساعدة إنسانية مماثلة لمئات الآلاف للعودة إلى أوطانهم.

سنوات مضت، مسيرتهم من مخيمهم في مايبا التي تقع جنوبي بلدة تمبورا. وسارت المجموعة على طريق موازي للحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى لكي يعبروا نهر البوسيري قبل بداية موسم المطر.

لقد كانت هذه الرحلة منهكة ذهنياً وبدنياً لكل العائدين (والكثير منهم كانوا ربات منازل) ولجنود حركة تحرير السودان التي كانت

طريق ذو اتجاهين بطول ٣٥٠ كم في الغابات والأراضي الوعرة للمنطقة الاستوائية الغربية إلى أوطانهم في بحر الغزال الغربي. وبدأت مبادرة العودة للنازحين وقد كانت المساعدة الدولية قد قدمت بعد أن بدأوا في رحلتهم. وبدأ النازحون، والذين كانوا قد الذين فروا من أوطانهم منذ أربعة

قامت المنظمة الدولية للهجرة وبدعم من برنامج الغذاء العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واليونيسيف والمنظمة العالمية للرؤية الدولية (ورلد فيجين) ومنظمة أطباء بلا حدود في أسبانيا ومبشرين الكاميوني بتقديم المساعدة لحوالي خمسة آلاف نازح ينتمون إلى عشرة قبائل مختلفة على